

• النَّوعُ الْحَادِي وَالسُّتُونُ :

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

هُوَ مِنْ أَجْلِ الْأَنْوَاعِ ؛ فَبِهِ يُعْرَفُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ .  
وَفِيهِ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ .

مِنْهَا مُفْرَدٌ فِي الضُّعَفَاءِ ؛ كَكِتَابِ الْبُخَارِيِّ ، وَالنَّسَائِيِّ ،  
وَالْعُقَيْلِيِّ ، وَالذَّارِقُطْنِيِّ ، وَغَيْرِهَا .

وَفِي الثَّقَاتِ ؛ كَالثَّقَاتِ لِابْنِ حِبَّانَ .

وَمُسْتَرَكٌ ؛ كَتَارِيخِ الْبُخَارِيِّ ، وَابْنِ أَبِي حَيْثَمَةَ - وَمَا أُغْزَرَ  
فَوَائِدُهُ - وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ، وَمَا أَجْلَّهُ !

(النوع الحادي والستون : معرفة الثقات والضعفاء :

هو من أجل الأنواع ؛ فبه يُعرف الصحيح والضعيف  
وفيه تصانيف كثيرة) لأئمة الحديث .

(منها : مفرد في الضعفاء ؛ ككتاب البخاري ، والنسائي ، والعقيلي ،  
والذارقطني ، وغيرها) ككتاب الساجي ، وابن حبان ، والأزدي ،  
و«الكامل» لابن عدي .

إلا أنه ذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة ، وتبعه على ذلك الذهبي في

«الميزان»، إلا أنه لم يذكر أحدًا من الصحابة والأئمة المتبوعين، وفاته جماعة، ذيلهم عليه الحافظ أبو الفضل العراقي في مجلد.

وعمل شيخ الإسلام «لسان الميزان» ضمنه «الميزان» وزوائد.

وللذهبي في هذا النوع: «المغني»، كتاب صغير الحجم نافع جدًا من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، على إعواز فيه، سأجمعه - إن شاء الله تعالى - في ذيل عليه.

(و) منها: مفرد (في الثقات؛ ك«الثقات» لابن حبان)، ولابن شاهين، وللعجلي، وغيرهم.

(و) منها: (مشارك) جمع فيه الثقات، والضعفاء؛ (ك«تاريخ البخاري»، وابن أبي خيثمة - وما أغزر فوائده - و) «الجرح والتعديل»، تصنيف (ابن أبي حاتم، وما أجله)، و«طبقات ابن سعد»، و«تميز النسائي»، وغيرها.

\*\*\*

وَجُوزَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ صِيَانَةُ لِلشَّرِيعَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ التَّثَبُّتُ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِجَرْحِهِمْ بِمَا لَا يُجْرَحُ، وَتَقَدَّمَ أَحْكَامُهُ فِي «الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ».

(وَجُوزَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ صِيَانَةُ لِلشَّرِيعَةِ) وَذَبًّا عَنْهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاْسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾ [الحجرات: ٦].

وَقَالَ ﷺ فِي التَّعْدِيلِ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٣١/٥).

وفي الجرح : « بِشْ أَخُو الْعَشِيرَةِ »<sup>(١)</sup> .

وقال : « حَتَّى مَتَى تَرَعُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ ، هَتَكُوهُ ؛ يَحْذَرُهُ النَّاسُ »<sup>(٢)</sup> .

وتكلم في الرجالِ جَمَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعَدَهُمْ .  
وأما قولُ صالحِ جَزَرَةً : أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ ، ثُمَّ تَبِعَهُ  
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، ثُمَّ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ ، فَيَعْنِي أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَصَدَّى  
لِلذِّكْرِ .

وقد قال أبو بكر ابنُ خَلَّادٍ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ  
هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ ، خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : لَأَنْ يَكُونُوا  
خُصَمَائِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خُضْمِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : لِمَ لَمْ  
تَذَبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي ؟ .

وقال أبو ثَرَابٍ النَّخْشَبِيُّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : لَا تُغْتَابُ الْعُلَمَاءُ . فَقَالَ لَهُ  
أَحْمَدُ : وَيَحَكَ ، هَذَا نَصِيحَةٌ لَيْسَ هَذَا غِيْبَةً .

وقال بعضُ الصُّوفِيَّةِ لِابْنِ الْمُبَارِكِ : تُغْتَابُ ! قَالَ : اسْكُتْ ، إِذَا لَمْ  
تُبَيِّنْ ، كَيْفَ تَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ ؟

(وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ التَّثَبُّتُ) فَقَدْ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : أَعْرَاضُ

(١) أخرجه : البخاري (١٥ / ٨) ، ومسلم (٢١ / ٨) .

(٢) أخرجه : الطبراني في « الأوسط » (٤٣٧٢) .

المُسلمين<sup>(١)</sup> حُفَرَةٌ مِنْ حَفْرِ النَّارِ ، وَقَفَ عَلَى شَفِيرِهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ :  
المُحَدِّثُونَ وَالْحُكَّامُ .

وَمَعَ ذَلِكَ (فَقَدْ أَخْطَأَ غَيْرُ وَاحِدٍ) مِنَ الْأَئِمَّةِ (بِجَرِّهِمْ) بَعْضُ الثَّقَاتِ  
(بِمَا لَا يَجْرَحُ) ، كَمَا جَرَّحَ النَّسَائِيُّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ بِقَوْلِهِ :  
«غَيْرُ ثَقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ»<sup>(٢)</sup> وَهُوَ ثَقَّةٌ إِمَامٌ حَافِظٌ ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَوَثَّقَهُ  
الْأَكْثَرُونَ .

قَالَ الْخَلِيلِيُّ<sup>(٣)</sup> : اتَّفَقَ الْحُفَاطُ عَلَى أَنَّ كَلَامَ النَّسَائِيِّ فِيهِ تَحَامُلٌ ، وَلَا  
يَقْدَحُ كَلَامُ أَمْثَالِهِ فِيهِ .

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ<sup>(٤)</sup> : وَسَبَبُ كَلَامِ النَّسَائِيِّ فِيهِ أَنَّهُ حَضَرَ مَجْلِسَهُ فَطَرَدَهُ ،  
فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(٥)</sup> : وَذَلِكَ لِأَنَّ عَيْنَ السَّخَطِ تُبْدِي مَسَاوِيَّ ، لَهَا فِي  
الْبَاطِنِ مَخَارِجٌ صَحِيحَةٌ ، تَعْمَى عَنْهَا بِحِجَابِ السَّخَطِ ، لَا أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ  
مِنْهُمْ تَعَمُّدًا لِلْقَدَحِ مَعَ الْعِلْمِ بِبُطْلَانِهِ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : لَمْ يَكُنْ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ كَمَا قَالَ النَّسَائِيُّ ، لَمْ تَكُنْ  
لَهُ آفَةٌ غَيْرُ الْكِبَرِ .

(٢) «الضعفاء والمتروكون» (ص : ٢٢) .

(٤) «الكامل» (١/١٨٧) .

(١) فِي «م» : «الناس» .

(٣) «الإرشاد» (١/٤٢٤) .

(٥) «علوم الحديث» (ص : ٤٤١) .



وقد تكلم فيه ابن معين بما يُشير إلى ذلك ، فقال : كذاب ، يتفلسف ؛ رأيتُه يخطر في جامعٍ مضر .

فنسبه إلى الفلسفة ، وأنه يخطر في مشيه .

ولعل ابن معين لا يذري ما الفلسفة ؛ فإنه ليس من أهلها<sup>(١)</sup> .

وقال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup> : إنما ضعف ابن معين أحمد بن صالح الشمومي<sup>(٣)</sup> لا المصري المتكلم عليه هنا .

قال ابن دقيق العيد<sup>(٤)</sup> : والوجوه التي تدخل الآفة منها خمسة :

(١) هذا قاله أيضًا السبكي في ترجمة «أحمد بن صالح المصري» «من طبقات الشافعية» (٢٤/٢) ، فكان السيوطي أخذه عنه .

وهو كلام لا يخلو من تهويل ، وحاشا لإمام الجرح والتعديل أن يقول كلامًا لا يعرف مدلوله ، أو أن يجرح بما لا يعرف .

وإنما قولهم : «فلان يتفلسف» ، يقصدون به : أنه يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة . وقد قال الذهبي في «السير» (٨٢/١١ - ٨٣) :

«ومن نادر ما شدد به ابن معين رحمته الله كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر ، فإنه تكلم فيه باجتهاده ، وشاهد منه ما يُلين به باعتباره عدالته لا باعتباره إتقانه ، فإنه متيقن ثبت ، ولكن عليه مأخذ في تيه وبأو كان يتعاطاه ، والله لا يحب كل مختال فخور ، ولعله اطلع منه على حال في أيام شبيرة ابن صالح ، فتأب منه أو من بعضه ، ثم شاخ ، ولزم الخير ، فلقبه البخاري والكبار ، واحتجوا به . وأما كلام النسائي فيه ، فكلام موتور ، لأنه آذى النسائي ، وطرده من مجلسه ، فقال فيه : ليس بثقة .

(٢) «هدي الساري» (٣٨٦) .

(٣) في «ص» و «م» : «الشموني» ؛ خطأ .

(٤) «الاقتراح» (ص : ٣٣١ - ٣٤٤) .

أحدها : الهَوَى والغَرَضُ ، وهو شَرُّها ، وهو في تواريخ المُتأخِرِينَ كثيرٌ .

الثاني : المخالفةُ في العقائدِ .

الثالث : الاختلافُ بين المتصوفةِ وأهلِ عِلْمِ الظاهرِ .

الرابع : الكلامُ بسببِ الجهلِ بمراتبِ العلومِ ، وأكثرُ ذلكِ في المُتأخِرِينَ ؛ لاشتغالهم بعلومِ الأوائلِ وفيها الحقُّ ، كالحسابِ والهندسةِ والطبِّ ، والباطلِ ؛ كالطَّبِيعِيِّ وكثيرٍ من الإلهيِّ ، وأحكامِ النجومِ .

الخامس : الأخذُ بالتوهمِ مع عدمِ الورعِ .

وقد عقَدَ ابنُ عبدِ البرِّ في كتابِ «العِلْمِ»<sup>(١)</sup> بابًا لكلامِ الأقرانِ المُتَعاصِرِينَ في بعضِهِم ، ورأى أنَّ أهلَ العِلْمِ لا يُقْبَلُ جرحُهُم إلا ببيانٍ واضحٍ .

(وتقدِّمَتْ أحكامُهُ في) «النوعِ (الثالثِ والعشرين)» ؛ فأغْنَى عَنِ إِعَادَتِهَا هُنَا .

● فائدتان<sup>(٢)</sup>

الأولى : قال في «الاقتراح»<sup>(٣)</sup> : تُعَرَفُ ثَقَّةُ الراوي بالتنصيصِ عليه مِنْ رَاوِيهِ ، أو ذَكَرَهُ في تاريخِ الثقاتِ ، أو تخريجِ أحدِ الشيخينِ لَهُ في «الصحيح» ، وإنْ تَكَلَّمَ في بعضٍ مِنْ خَرَجَا<sup>(٤)</sup> لَهُ ، فلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ،

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (ص : ٥٠٠) .

(٢) في «ص» و «م» : «فوائد» ؛ خطأ .

(٣) (ص : ٣٢٥ - ٣٢٩) . (٤) في «ص» و «م» : «خرج» .

- أو تخريج مَنْ اشترط الصحة له أو مَنْ خرَّج على كُتبِ الشيخين .
- الثانية : قَالَ الحاكمُ في « المدخل »<sup>(١)</sup> : المَجْرُوحُونَ عَشْرَ طَبَقَاتٍ .
- الأولى : قَوْمٌ وَضَعُوا الحديثَ .
- الثانية : قَوْمٌ قَلَّبُوهُ فَوَضَعُوا لأحاديثِ أسانيدَ غيرِ أسانيدِها .
- الثالثة : قَوْمٌ حَمَلَهُم الشَّرُّ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ قَوْمٍ لَمْ يُدْرِكُوهُمْ .
- الرابعة : قَوْمٌ عَمَدُوا إِلَى الموقوفاتِ فَرَفَعُوهَا .
- الخامسة : قَوْمٌ عَمَدُوا إِلَى مراسيلِ فَوَصَلُوهَا .
- السادسة : قَوْمٌ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاحُ ، فلم يَتَفَرَّغُوا لضبطِ الحديثِ ، فدخلَ عَلَيْهِمُ الوَهْمُ .
- السابعة : قَوْمٌ سَمِعُوا مِنْ شيوخٍ ، ثُمَّ حَدَّثُوا عَنْهُمْ بِمَا لَمْ يَسْمَعُوا .
- الثامنة : قَوْمٌ سَمِعُوا كُتُبًا ثُمَّ حَدَّثُوا مِنْ غيرِ أَصُولِ سَمَاعِهِمْ .
- التاسعة : قَوْمٌ جِئَ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> بَكُتِبَ لِيُحَدِّثُوا بِهَا ، فَأَجَابُوا مِنْ غيرِ أَنْ يُدْرُوا أَنَّهَا سَمَاعُهُمْ .
- العاشرة : قَوْمٌ تَلَفَّتْ كُتُبُهُمْ فَحَدَّثُوا مِنْ حِفْظِهِمْ عَلَى التَّخْمِينِ<sup>(٣)</sup> ، كَابَنِ لَهَيْعَةٍ .

\*\*\*

(١) « المدخل إلى الإكليل » (ص : ٥١ - ٧٢) .

(٢) في « م » : « إليهم » .

(٣) في « ص » : « على التخمين من حفظهم » .